

إعمال حروف الجر مضمرة

مواضعه وأسبابه وأثره

في المعنى والإعراب

د. رمضان خميس عباس القسطاوي

أستاذ النحو والصرف المشارك

كلية الآداب جامعة الملك سعود

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن نسج على منوالهم إلى يوم الدين

وبعد.....

فقد شغلت قضية العامل وما يتصل بها مساحة كبيرة من الفكر النحوي منذ نشأته الأولى، ولا زالت معينا لا ينضب لكثير من البحوث والأطروحات العلمية؛ وهذا ما دفعني للكتابة في جانب من جوانب هذه القضية؛ فكان هذا البحث الذي عنوانته بـ (إعمال حروف الجر مضمرة، مواضعه وأسبابه وأثره في المعنى والإعراب).

هذا ويتكون البحث من مقدمة ومدخل ومبحثين، وأخيراً تأتي الخاتمة، وذلك كما يلي:

أولاً: المقدمة وفيها سبب اختيار الموضوع وخطته.

ثانياً: مدخل، وهو بعنوان: بين الحذف والإضمار.

ثالثاً: المبحث الأول: إضمار حرف الجر وإبقاء عمله شذوذاً.

رابعاً: المبحث الثاني: إضمار حرف الجر وإبقاء عمله قياساً مطّرداً.

خامساً: الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث. وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هذا وما كان من توفيق؛ فمن الله، وما كان من سهو أو خطأ أو نسيان، فمن نفسي والشيطان. راجباً من القارئ الكريم قبول الصواب، والعفو عن الخطأ والزلل. والله حسبي وهو نعم الوكيل.

الدكتور رمضان خميس القسطاوي

الأستاذ المشارك في كلية الآداب جامعة الملك سعود

مدخل بين الحذف والإضمار

لم يفرق سيبويه و كثير من النحويين بين الحذف والإضمار في أبواب كثيرة من أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي، يقول سيبويه (1): "هذا ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك، كأنك قلت: إياك نَحْ، وإياك باعد، وإياك اتق.....ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: اتق نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته؛ لأمثل لك ما لا يظهر إضماره.... وحذفوا الفعل من (إياك)؛ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذٍ الآن".

وقال (2): "هذا بابٌ يحذف منه الفعل؛ لكثرت في كلامهم حتى صار بمثالة المثل و ذلك قولك: هذا ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتك.....ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: "انتهوا خيرًا لكم"(3).....حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام".

وقال (4): " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً.... حذفوا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إيّاه".

وقال (5): "و(وأمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره.... فإن أظهرت الفعل ؛ قلت : إمّا كنت منطلقاً انطلقت.... فحذف الفعل ههنا لا يجوز، كما لم يجوز إظهاره".

وقال (6) عن لام الأمر: " واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمره". والمطلع على منهج سيبويه في الكتاب يدرك أنه استعمل مصطلح (الإضمار) وحده في باب (أنّ) الناصبة للمضارع (7) وراوح بين مصطلحي الحذف والإضمار في باب (حروف الجر) (8).

هذا وقد سار على نهج سيبويه في عدم التفرقة بين مصطلحي (الحذف) و(الإضمار) كثير من النحويين على نحو ما يلقانا عند المبرد (9)، وابن السراج (10)، والزمخشري (11)، وابن يعيش (12)، والرضي (13)، وابن هشام (14) وغيرهم.

يقول أبو حيان (15): "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني : أن يسمى الحذف إضماراً".

وقال الشهاب (16): "قد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر، كما يُعلم بالاستقراء".

وأرجع السهيلي هذا إلى أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجوّز والتسامح، لا على الحقيقة (17).

إلا أن بعض كتب الحدود فرّقت بينهما من جهة أن (الإضمار) ترك الشيء مع بقاء أثره، والحذف أعمّ منه، أي : سواء بقي أثره أم لا (18). وعليه فمدار التفريق راجع إلى الأثر، فإن بقي أثر العامل ؛ فهو إضمار، وإلا فهو حذف، ومن هنا فالإضمار أخصّ والحذف أعمّ.

يقول الشهاب الخفاجي (19): "وعبّر بالإضمار دون الحذف ؛ لأنهم فرّقوا بينهما بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر؛ لأنه يُشعر بوجود مقدر له، والحذف أعمّ منه".

هذا وقد أرجع بعضهم مدار التفريق بينهما إلى النية، فما ترك ذكره في اللفظ وهو مراد في النية، سُمي إضماراً، وما ترك ذكره في اللفظ والنية ؛ سُمي حذفاً (20).

وانطلاقاً مما سبق أقول : عنوان هذا البحث —(الإضمار) دون (الحذف)؛ لأن مداره حول فقد العامل ووجود الأثر في اللفظ، والإضمار نصّ في بقاء الأثر مع زوال المؤثر، وهذا لا يمنع من أن أراوح بين المصطلحين في ثنايا البحث ؛ إذ الحذف فيه بقاء الأثر مع زوال المؤثر، وإن لم يكن نصاً في ذلك.

المبحث الأول: إضمار حرف الجر وإبقاء عمله شذوذاً

يحذف حرف الجر ويبقى عمله شذوذاً ؛ فيحفظ في موضعه ولا يقاس عليه في مواضع يجمعها عدم وجود عوض عنه ؛ إذ الأصل ألا تعمل حروف الجر محذوفة، وإنما تعمل مضمرة إذا وُجد عوض عنها يدل عليها، فإن لم يكن ؛ بقيت على أصل وضعها من عدم العمل عند إضمارها، إذ هو تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتمدة في النحو العربي (21).

ومن ذلك قول رؤبة وقد قال له بعضهم : كيف أصبحت ؟ فقال : خير والحمد لله، فـ(خير) مجرور بحرف جر مضمر، وتقدير الكلام عند ابن يعيش (22)، وابن الشجري (23)، وابن مالك (24)، وابن عقيل (25)، بنجر. وعند ابن عصفور (26) والأشموني (27) (على خير) وإنما حذف الجار هنا ؛ لوضوح المعنى، وكثرة الاستعمال (28)، ويرى ابن مالك (29) أن السر في حذف الجار أن معنى (كيف) : بأي حال ؟ فجعلوا معنى الحرف دليلاً.

هذا وتتضح قيمة الإضمار هنا من جهة أن الإيجاز في الأسلوب يحذف الجار أسرع في إفادة السائل، وأبلغ في التعبير عن حال المتكلم الذي يتقلب في الخير، فهو في عموم أحواله يرفل في خير كبير، جاء هذا من جهة إضمار الجار، فتذهب النفس في تقديره كل مذهب، وتكون النتيجة أن حاله كله خير.

وعلى الرغم من هذا فإن حذف الجار وإبقاء عمله هنا، لا يعتد به؛ لقلته وشذوذه، والسر في هذا أنه لم يتقدم نظير يدل على حرف الجر المضمّر، لأن الأصل ألا يحذف حرف الجر ويبقى عمله إلا مع وجود عوض عنه ودليل يدلّ عليه (30). ومما حذف فيه الجار شذوذاً: قول ذى الإصبع العدواني (31):

لاه ابنُ عمك لا أفضلت في حسبٍ عَنَّا ولا أنت ديان فتـخزوني

والمراد: لله ابن عمك، فاللام مضمرة، واللام الباقية فاء الفعل، يدل على هذا فتح اللام، ولو كانت جارة لكانت مكسورة. وقد قالوا: لَهى أبوك، فقلبوا العين إلى موضع اللام وبنى على الفتح؛ لتضمنه لام التعريف، (32) وإنما كان الإضمار شاذاً؛ لعدم وجود العوض في غير القسم (33). ومن ذلك قول الفرزدق (34):

إذا قيل: أيُّ الناس شر قبيلة أشارتُ كليب بالأكفِّ الأصابعُ
والتقدير: إلى كليب، فأضمر (إلى) وأبقى عملها. ومثله (35):

وكريمة من آل قيس ألفتُهُ حتى تبذخ فارتقى الأعلام

أي: في الأعلام، فأضمر (في) وأبقى عملها. واضطرب هنا قول ابن مالك فقدر الجار المضمّر في شرح التسهيل (36) (في)، وقدره (إلى) في شرح الكافية الشافية (37).

والذي سوَّغ حذف الجار هنا: استقامة الوزن ووضوح المعنى.

هذا وحذف الجار في قوله (أشارت كليب) يفيد سرعة الإخبار بسوء تلك القبيلة والإعلان عن شرها، فما يكاد السائل يسأل عن أشر القبائل، حتى يجد كليباً ماثلة أمامه تعلن عن سوءها وشرها دون واسطة، حتى لو كان حرف الجار، و يستفاد هذا المعنى أيضاً من الإشارة إليها بأصابع الكف جميعها، وليس بإصبع واحد كما هي العادة. وهذا هو المعنى الذي قصده الفرزدق في هجاء قبيلة جرير والإخبار عن شرها وحقارتها. وحذف الجار في قوله (فارتقى الأعلام) يفيد أنه ارتقاها، ولم يرتق فيها، أو إليها، وفي هذا من المبالغة ما فيه. وعلى الرغم من هذا فإن حذف حرف الجر في كل ما سبق ونحوه شاذ لا يعتد به ولا يقاس عليه؛ لعدم وجود ما يدل عليه، إذ الأصل - كما تقدم - ألا يحذف حرف الجر ويبقى عمله إلا مع وجود عوض ودليل على المحذوف.

المبحث الثاني

إضمار حرف الجر وإبقاء عمله قياساً مطرداً

يضمّر حرف الجر ويبقى عمله قياساً مطرداً في مواضع يجمعها وجود عوض عنه ودليل عليه، فحروف الجر تحذف في اللفظ اختصاراً واستخفافاً، إذا كان في اللفظ ما يدل عليها، فتجرى لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت المفقوظ به، وتكون مرادة في المحذوف منه (38). يقول سيبويه (39): " وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً، لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلد، تريد: رب بلد. وهذا الإضمار محصور في مواضع أعرضها فيما يلي:

الموضع الأول: في المجرور بـ(رب) مضمرة

شاع حذف (رب) وإبقاء عملها مع وجود عوض عنها، وهذا الحذف كثير بعد الواو نحو قول جرّان العود (40):

وبلدة ليس بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

ونحو قول امرئ القيس (41) :

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله
على بأنواع الموم ليتلى
ونحو قول رجل من سعد مناة (42) :

وحيفاء ألقى الليث فيها ذراعها
فسرّت وسادت كل ماشٍ ومُصرِم
ونحو قول الآخر (43) :

ومحمة الأعطاف مغبرة الحشا
خفاف رواياها بطاء عمودها
لقينا شذاها فانسرت غمراقها
وغودر فينا وشيها وبرودها
وقول عدى بن زيد (44) :

وسائس أمرٍ لم يسسه أبٌ له
وراحى أمورٍ جمّة لن يخالها
ومنهلٍ آجنٍ قفر محاضرهُ
ورائم أسباب التي لم يعوّد
ستشعبه عنها شعوبٌ بملحد
خُصرٍ كواكبه ذى عرّض كيد
فرّجت عن جوفه الظلماء تحملني
ومثله قول ذى الرمة (45) :

فكل ما سبق مخفوض بإضمار (ربّ)، والتقدير :

وربّ بلدة، وربّ ليلٍ، وربّ حيفاء، وربّ محمرة، وربّ سائس، وربّ منهل.

وما ذكرته قليل من كثير، فإن دواوين العرب مشحونة بأمثلة كثيرة له، قال ابن عقيل (46) : " ودواوين العرب مشحونة بذلك ". ومعنى الأبيات على التقليل أو التكثير المستفاد من (ربّ) ؛ لأنها مرادة معنى وعملاً. وإنما جاز إضمار (ربّ) وإبقاء عملها ؛ لأن الواو دالة عليها، فكأنها عوض عنها. قال ابن الشجري (47) : " وجاز إعمال الجار مضمرًا ؛ لأن اللفظ بالواو سدّ مسدّه ".

هذا وكون العمل لـ (ربّ) مضمره هو مذهب سيبويه والبصريين (48). وذهب الكوفيون والمبرد وابن عصفور (49) إلى أن العامل هو الواو، احتج البصريون بأن الواو حرف غير مختص، يدخل على الأسماء والأفعال جميعاً، فحقه ألا يعمل، فلا بد من تقدير عامل، فلما جاز ظهور (ربّ) بعدها، نسب العمل إليها.

أما الكوفيون ومن لفّ لفهم فاحتجوا بأن الواو نابت عن (ربّ) فعلمت عملها، والدليل على هذا محبتها في أول القصائد كقول رؤبة (50) :

وقاتم الأعماق حاوى المخترقن

والذى يبدو لى أن العامل هو (ربّ) مضمره لأمر (51) :

أولها : أن الواو لو كانت عاملة عمل (ربّ)، لم تكن عاطفة، وإذا كانت كذلك، جاز دخول العاطف عليها، كما يدخل على (ربّ)، وهذا مفقود. فإن قلت كرهوا اتفاق اللفظين، قلت : ردّ هذا بدخولها على واو القسم. ثانيها : أن الجر بـ (ربّ) مضمره دون شيء قبلها، قد جاء في كلامهم
ومن ذلك قول جميل (52) :

رسم دار وقفتُ في طلله
كدتُ أقضى الحياة من جلله

ثالثها : أن الواو لو كانت نائية عن (ربّ) لم يجوز أن تظهر معها ؛ إذ لا يجمع بين العوض و الم عوض عنه، وفي الجمع بينهما دليل على أن الواو عاطفة، و(ربّ) حرف جر. رابعها : أن في إعمال (ربّ) مضمرة إبقاء الواو على ما استقر لها في الأصل، وهو العطف، وحمل الشيء على ما استقر له في أصل وضعه، أولى من حمله على غيره. خامسها : أن في جعل (ربّ) عاملة وهي مضمرة إبقاء لما أراده القائل من معنى التقليل أو التكثير الذي قصده بـ (ربّ) ⁽⁵³⁾، حيث حذفت وهي مرادة معنى وعملاً. ولا يمنع من كون الواو عاطفة افتتاح بعض القصائد بها ؛ لإمكان إسقاط الروى متقدماً، وإمكان عطف الشاعر ما افتتح به قصيدته على ما في نفسه وخاطره، يؤيد هذا قول زهير أول قصيدة ⁽⁵⁴⁾:

دع ذا و عدّ القول في هـرم خير البداة وسيد الحضير

فأشار زهير بقوله (ذا) إلى ما في نفسه. هذا وقد ردّ ابن مالك ⁽⁵⁵⁾ قول الكوفيين والمبرد بأن الجر بـ (ربّ) مضمرة بعد (الفاء) (وبل) قد ثبت، ولا قائل بأنهما العاملان، فلتحمل بعد الواو على ذلك.

والذي يبدو لي أن هذا مدفوع بما حكاه أبو حيان ⁽⁵⁶⁾ عن بعض النحويين من أن الخافض هو (الفاء) و(بل) لنيابتهما مناب (ربّ). وإنما يرادّ مذهب الكوفيين والمبرد بما ذكرته قبل، وفي هذا ردّ أيضاً لما حكاه أبو حيان عن بعض النحويين من أن (الفاء) و(بل) عملتا الخفض لنيابتهما مناب (ربّ). قال ابن الشجري في أماليه ⁽⁵⁷⁾ : " الفاء لم توجد جارة في كلامهم " وقال في موضع آخر ⁽⁵⁸⁾ : " وهذا لا نعلم أحداً به اعتداً يقول " وذلك في سياق حديثه عن الجر بـ (بل). وقال ابن عقيل ⁽⁵⁹⁾ : " فمن عدّ (الفاء) و (بل) من حروف الجر، فهو واهم أو متجاوز ".

فكل ما سبق دفع لما ادعاه بعض النحويين من أن الجر بـ (بل) والفاء ؛ لنيابتهما مناب (ربّ)، يضاف إليه أن الجر بالفاء و(بل) غير مفهوم في كلامهم، فليكن ما نحن بصده كذلك ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة. ومن جهة أخرى فقد جاء الجر بـ (ربّ) بعد فاء الجواب وهي غير عاملة اتفاقاً، قال المتنخل الهذلي مالك بن عويمر ⁽⁶⁰⁾:

فإما تعرضنّ أميم عني وتترعك الوشاة أولو النياط

فحورٌ قد لهوت بمن عين نواعم في المروط وفي الرباط

قال ابن يعيش ⁽⁶¹⁾ : " ألا ترى أن الفاء هنا ليست حرف عطف، وإنما هي جواب الشرط، وإذا كانت الفاء جواب (إن) الشرطية، حصل الجر بإضمار الحرف لا محالة ".

وأقل من إضمار (ربّ) العاملة بعد الواو إضمارها بعد الفاء، ومنه قول امرئ القيس ⁽⁶²⁾:

فمثلك حبلى قد طرقت ومُرضعا فألهيتها عن ذي ثمام مُغِيل

ومثله قول ربيعة بن مقروم ⁽⁶³⁾:

فإن أهلك فذى حنق لظاه يكاد على يلتهب إلتهاها

وقول بعض الطائيين ⁽⁶⁴⁾ :

إن يشن سلمى بياض الفود عن صلتى فذات حُسن سواها دائماً أصل

فكل ما سبق مجرور بإضمار (ربّ) والتقدير : فربّ مثلك، وفربّ ذى حنق، وفربّ ذات حسن. والمعنى محمول على التقليل أو التكثير وفق إرادة القائل ؛ لأن (ربّ) مرادة معنى وعملاً. وجاز حذف (ربّ) ؛ لدلالة الفاء عليها، فكأنها عوض عنها.

وتحذف (ربّ) ويبقى عملها بعد (بل) قليلاً كقول رؤبة ⁽⁶⁵⁾:

بل بلدٍ ملءُ الفجاج قَتْمُهُ لا بُشْرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
ومنه قول رؤبة أيضاً (66) :

بل مَهْمَهُ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ
ومنه قول سؤر الذئب (67) :

بل جَوَزَ تِيهَاءَ بظَهْرِ الْجَحْفَتِ
وقول رؤبة (68) :

بل بلدٍ ذى صُعْدٍ وَأَصَابِ

فالجر فيما سبق بـ (رب) مضمرة والتقدير: بل ربّ بلدٍ، وبل ربّ مهممٍ، وبل ربّ جوز، وبل ربّ بلدٍ. والمعنى على التقليل أو التكثر المستفاد من (رب)، إذ هي محذوفة، لكنها مرادة معنى وعملاً، وجاز إضمارها؛ للدلالة (بل) عليها، فكأنها عوض عنها.

وأقل مما سبق الجر بـ (رب) مضمرة دون عاطف قبلها نحو ما تقدم من قول جميل:
رسم دار وقفت في طلله كدت أقضى الحياة من جلله

والتقدير: ورب رسم دار، وهو أقل ما استعملت فيه (رب) مضمرة (69)، وعندى أن هذا شاذ، مقصور على الضرورة الشعرية؛ لأنه لم يتقدم ما يدل على (رب) وحرف الجر لا يجوز حذفه قياساً إلا مع العوض.

هذا وقد حكى أبو حيان في الارتشاف (70) الجر بـ (رب) مضمرة بعد (ثم)، لكنه لم يمثل له، فلا يلتفت إليه.

هذا وإنما جاز إضمار (رب) بعد الواو والفاء وبل، دون غيرها من حروف العطف؛ لأن هذه الحروف جامعة في اللفظ والمعنى، وما عداها إنما يجمع في اللفظ دون المعنى (71)، فصارت عوضاً عن (رب) فجاز إضمارها (72).

الموضع الثاني: قبل لفظ الجلالة في القسم بعوض أو بدونه مثل: الله لأفعلن، والتقدير بالله، وحكاها ابن الشجري (73) لغة قليلة. وفي البدء بلفظ الجلالة دون الجار هنا مزيد بيان بعظمة من تقسم به، لإشعار السامع بأن الحنث في القسم غير وارد.

وإنما جاز إضمار الخافض وإبقاء عمله دون وجود عوض عنه؛ لكثرة الاستعمال، ووضوح المعنى، يدل على هذا اختصاص لفظ الجلالة (الله) بأشياء لا تكون في غيره نحو دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام، ودخول تاء القسم عليه في نحو (74): "وَاللّٰهُ لَأَكِيدَنَّ" وغير ذلك (75). فدل ذلك على جواز خفضه بحرف مضمر دون وجود عوض.

وإنما يكثر في كلامهم خفض لفظ الجلالة مع وجود العوض نحو همزة الاستفهام نائية عن الواو في قولهم: الله لتفعلن؟ أصله أو الله؟ فحذفوا الواو وعوضوا عنها همزة الاستفهام. وكذلك أنابوا حرف التنبيه عن الواو في نحو: لا ها الله ذا، يريدون: لا والله ذا قسمي، والذي جَوَزَ الحذف فيما سبق وجود العوض (76). قال ابن مالك (77): "ومن المقيس نحو:

ها الله لأفعلن". والنحاة مختلفون في الجار مع العوض، منهم من ينسب الجر إلى حرف الجر المحذوف، وهم البصريون (78)، ومنهم من ينسبه إلى المححول عوضاً، ورجحه العلامة ابن الشجري (79). والصواب أن الجر للحرف المضمر؛ إذ لم تعهد همزة الاستفهام جارة وكذا هاء التنبيه.

هذا والكوفيون (80). يرون جواز الخفض في القسم بإضمار الخافض مع لفظ الجلالة وغيره في القسم دون عوض نحو: المصحف لأفعلن، والبصريون (81) يقصرون هذا على لفظ الجلالة، لاختصاصه بأشياء لا تكون لغيره. والصواب قول البصريون؛ لأن ما جاء من سماع يؤيد ما ذهبوا إليه، ولم يرد سماع بإضمار الخافض في القسم مع غير لفظ الجلالة.

الموضع الثالث: بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو : بكم درهمٍ اشتريت ؟ والتقدير من درهمٍ (82).
ونسب ابن الشجرى إلى الخليل عدم اشتراط جر (كم) بالباء فقال (83): "وذهب الخليل إلى أن النكرة بعد (كم) في نحو :
كم رجلٍ عندى، تنجر على إرادة (من) "فإن قلت: ما الدليل على إضمار (من) هنا ؟ قلتُ : يدل عليه قول الأعشى (84):

يا عجب الدهر متى سُويًا كم ضاحكٍ من ذا ومن ساخرٍ

أراد كم من ضاحكٍ؛ حيث عطف عليه بـ (من)، فقال : ومن ساخر، فذكرُ (من) هنا دليل على أنها مرادة قبل (ضاحك).

ويرى الزجاج (85) أن الجر بالإضافة يعنى بـ (كم) نفسها، وليس بـ (من)، ويرده عدة أمور الأول : أن (كم) الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، وهو لا يضاف إلى ما بعده. الثاني : أن جمهور النحاة يشترطون وجود جارٍ قبلها؛ ليكون دليلاً على المحذوف ولو كان الجر بالإضافة لم يشترطوا هذا؛ فدل ذلك على أن الجار هو (من) المضمر. الثالث : أن (كم) بمثلة عدد بنصب مميزه، ولا يجزئ مميزه بالإضافة، فكذا ما أقيم مقامه (86).

وإنما استجازوا إضمار (من) بعد (كم) فيما نحن بصدده ؛ لأنه قد عُرف موضعها، وكثر استعمالها فيه، فصارت كالمفوض بها (87). هذا وإضمار الجار هنا أبلغ ؛ لأن ذكره يوهم البعضية من الدرهم، إذا قلت : من درهم، إلا إذا أردت الجنس، كما أن فيه أفراد الذكر بما هو أهم، وما إليه القصد أعنى : الدرهم.

الموضع الرابع : في جواب ما تضمن حرفاً مثل المحذوف نحو قولك : محمد، في جواب : على من سلمت ؟ وقولك زيد في جواب : بمن مررت ؟ والتقدير : على محمد، وبزيد، فأضمر الجار، وبقي عمله (88).

ومن ذلك قوله ﷺ (89) : "أقربهما إليك باباً" بجر أقربهما بـ (إلى) مضمرة، جواباً لمن سألته : فألى أيهما أهدى ؟ يدل على هذا الرواية الأخرى : "إلى أقربهما منك باباً" ولا يشترط في هذا أن يكون جواباً لاستفهام كما مثلاً، فيجوز في نحو : بلى زيد، جواباً لمن قال : ما مررت بأحد (90). والذي سوَّغ إضمار الجار هنا: تقدم نظيره ؛ فصار دليلاً عليه. وإضمار الجار هنا أبلغ؛ إذ فيه إجابة المخاطب وإعلامه بأخصر عبارة وأوجز لفظ.

الموضع الخامس : في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف متصل متعلق بالمعطوف. وذلك نحو قوله تعالى وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ ؕ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٩١﴾ وفي اختلاف الليل والنهار، فأضمر حرف الجار (في) وبقي عمله، نسبه ابن يعيش (92) إلى متقدمي البصريين.

والذى جوَّز الإضمار هنا: وجود الواو العاطفة وتقدم نظير للحرف المحذوف يقول السمين الحلبي (93) : "وحرف الجر إذا دلَّ عليه دليل ؛ جاز حذفه وإبقاء عمله " ويقول (94) : لما تقدم ذكر الحرف في اللفظ ؛ قويت الدلالة عليه، فكأنه ملفوظ."

وإنما حَسُنَ القول بإضمار الخافض هنا ؛ لئلا يلزم العطف على عاملين مختلفين؛ إذ العطف على مفعولى عاملين مختلفين ممنوع على الأصح (95). والمعمولان هنا : (خلق) و(آيات)، والعاملان : (في) والابتداء، ورتب على هذا التوجيه أن يكون العطف من قبيل عطف الجمل (96). هذا ويشهد لإضمار الخافض هنا ظهوره في قراءة عبد الله بن مسعود، حيث قرأ (97) : " وفي اختلاف الليل والنهار ". وإضمار الخافض هنا أبلغ من ذكره؛ إذ الإضمار يؤدى إلى إعمال الذهن والفكر في تقديره، وهذا يتوافق مع مطلوب الآية ؛ إذ هى دعوة إلى التأمل والتفكر في خلق الله عز وجل.

ومثل ما فى الآية قول خدّاش بن بشر (98):

ألا بالقومى كلُّ ما حُمَّ واقعٌ وللطير مَجْرَى والجُنُوبِ مصارعُ

وقول الآخر (99):

حُبِّبَ الجودُ للكرام فَحُمِدُوا وأناسٍ فعلَ اللئام فليموا
ومثله قول محمد بن يسير (100):

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجا
ومثله (101):

كالتمر أنت إذا ما حاجةً عرضتُ وحنظلٍ كلما استغنيت خطبان
ونحو قول أبي النجم العجلي (102):

أوصيتُ من بَرَّةٍ قلباً حُرّاً
بالكلبِ خيراً والحماةِ شراً

والتقدير: وللجنوبِ مصارع، ولأناسٍ، ومدمن القرع، وكحنظلٍ، وبالحماة. فأضمر الجار وبقي عمله، وإنما جاز الحذف والإضمار؛ لتقدم نظيره، فدل عليه، وصار في قوة الملفوظ به، وإنما كان ذلك كذلك؛ لئلا يلزم العطف على مفعولى عاملين مختلفين، ففي إضمار الخافض تخلص من مخالفة الصنعة النحوية. ومثل ما تقدم أيضاً ما ذكره ابن هشام (103) من قولهم: إن في الدر زيداً والحجرة عمراً، والتقدير: وفي الحجرة، فحذف (في) وأبقى عملها؛ لتقدم ما يدل عليها في قوله (في الدار) فصارت في قوة الملفوظ بها.

والذي حسن القول بالإضمار هو التخلص من العطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين، فإن العامل في (الدار) هو (في)، والعامل في (زيداً) هو (إن)، فـ (الدار) و(زيداً) معمولان لعاملين مختلفين، فلو قلت: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً؛ لزم كون (الحجرة) مجرورة بـ (في) مضمرة، وليس بالعطف على (الدار)، حتى لا يعطف اسمان (الحجرة وعمراً) على معمولين (الدار وزيداً) لعاملين مختلفين (في وإن)، ففي إضمار الخافض تخلص من مخالفة الصنعة النحوية.

الموضع السادس: في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف منفصل بـ (لا) مثل قول الراجز (104):

ما لمحِبٌّ جَلَدٌ أن يهْجُرَا ولا حبيبٍ رَأْفَةٌ فيَجْجُرَا

والتقدير ولا لحبيب، فحذف الحرف الجار، وأبقى عمله، وإنما جاز الإضمار؛ لتقدم نظيره، فدل عليه وصار في قوة الملفوظ به (105). ولا يقدح في هذا الفصل بـ (لا)، إذ هو كلا فصل، لكثرة استعمال (لا) بعد الواو العاطفة. وفي إضمار الخافض مشاركة وجدانية بين المحب محبوبته.

الموضع السابع: في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف منفصل بـ (لو) نحو قول الشاعر (106):

متى عذُتُم بنا ولو فية مِنَّا كُفَيْتُم ولم تخشوا هواناً ولا وهناً

والتقدير: ولو بفتية، فحذف الباء الجارة، وأبقى عملها، وإنما جاز الإضمار؛ لتقدم نظيرها في قوله (بنا)، فصارت في قوة الملفوظ بها (107)، وإن كان المشهور في هذا النصب نحو قولهم: اشتر دابة ولو حمراً (108). ويمنع من العطف على (نا): أن (لو) تدخل على الجملة دون المفرد (109).

ونقل ابن مالك (110) عن الأخفش أنه مثّل لهذا بقولهم: جئ بزيد أو عمرو ولو كليهما، وأنه أجاز في (كليهما) الجر على إضمار الباء. إلا أن ابن مالك لم يرتض هذا المثال، وذكر مثلاً أجود منه وهو قولهم: جئ بزيد وعمرو ولو أحدهما، قال (111): "لأن المعتاد في مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد (لو) أدنى مما قبلها كثرة".

الموضع الثامن: في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف منفصل بـ (أما) نحو قول الأعرابي (112):

ألا تسأل المكّي ذا العلم ما الذي يجوز من التقييل في رمضان
فقال لي المكّي أما لزوجة فسبّع وأما خلة فثمان

أراد الخلة، فأضمر اللام، وأبقى عملها، وإضمار الخافض يدلّ على سهولة الوصول إلى الخيلة، وأن الوصول إليها أسهل من الوصول للزوجة، ولا يحتاج إلى واسطة. وابن مالك (113) سلك هذا البيت فيما أضمر فيه حرف الجر وأبقى عمله شذوذاً. والذي يبدو لي أنه حذف مطرد لا يحمل على الشذوذ؛ لتقدم دليل على اللام المحذوفة في (أما لزوجة)، وحرف الجر، إذا دلّ عليه دليل، جاز حذفه وإبقاء عمله (114).

الموضع التاسع: في المقرون بمزمة الاستفهام بعد إخبار تضمن مثل الحرف المحذوف نحو ما حكاه الأخفش (115) من أنه يقال: مررت بزيد، فتقول مستفهماً: أزيد بن عمرو؟ وهو أسلوب شائع في كلامهم، والتقدير أزيد بن عمرو؟ فأضمر الباء الجارة، وأبقى عملها، وإنما جاز الحذف؛ لتقدم نظيرها في الإخبار، فصارت في قوة الملفوظ بها. وإنما كان الإضمار أبلغ؛ لأن الأهم هو الاستفهام عن المرور به، فجئ به بعد همزة الاستفهام مباشرة، لأنه الأهم وإليه القصد.

الموضع العاشر: في المقرون بـ (هلا) بعد ما تضمن مثل المحذوف، وذلك نحو ما حكاه الأخفش (116) هلا دينار، لمن قال: جئت بدرهم. والتقدير: هلا بدينار، فأضمر الباء الجارة، وأبقى عملها، وإنما جاز الحذف؛ لتقدم نظيرها في قوله: جئت بدرهم، فصارت في قوة الملفوظ بها، فجاز حذفها، وعملت محذوفة. وإنما كان الإضمار أبلغ في المعنى؛ لأن المقصود الأهم يذكر مباشرة بعد (هلا) التحضيضية، فذكر الدينار دون الجار؛ جرياً على هذه القاعدة.

الموضع الحادي عشر: في المسبوق بـ (إن) والفاء الجزائيتين، بشرط أن يتقدم ذكر لحرف الجر، وهذا نحو ما حكاه سيبويه عن يونس من قولهم امرر على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو. قال سيبويه (117): "يعني: إن مررت بزيد أو مررت بعمرو". فأضمر الباء الجارة وأبقى عملها؛ لتقدم نظيرها، فصارت دليلاً عليها، فجاز حذفها (118).

وقد أدى حذف الباء إلى إيجاز اللفظ واختصاره، حيث حذف معها الفعل؛ فبان المعنى بأخضر عبارة وأوجز لفظ. ويرى سيبويه أن ما دعا إلى القول بإضمار الباء هنا هو أن الكلام جرى في المثال على فعل آخر، وانجر الاسم بالباء؛ لأنه لا يصل إليه الفعل إلا بالباء. وحكى سيبويه قول العرب: مررت برجل صالح إلا صالحاً فطالح، وإلا صالحاً فطالحاً، ثم قال (119): "وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحاً فطالح، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح" وقد حكم سيبويه على هذا بالقبح والضعف فقال (120): "وهذا قبيح ضعيف".

هذا وإضمار الخافض هنا والقياس عليه جائز على مذهب الكوفيين (121)، ممنوع في ظاهر مذهب سيبويه، وإنما حكم سيبويه على حذف الباء هنا بالقبح والضعف؛ لأنهم: أولهما: أننا نحتاج إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً. ثانيهما: أن حرف الجر يقبح إضماره إلا في مواضع قد جعل عنه عوض (122).

والذي يبدو لي أنه لا قبح في حذف الباء هنا؛ لأن العوض موجود، حيث تقدمت الباء قبل في قوله (برجل)، فدلّت على الباء المحذوفة، وصارت هذه الباء في قوة الملفوظ بها. وكذا في قولهم: امرر على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو (على) تدل على الباء المضمرة، فإن قلت (على) ليست بباء، والمضمر باء. قلت: يجوز في (على) هنا أن تكون بمعنى الباء، والتقدير: امرر بأيهم؛ ولذلك يرى ابن مالك أن حقيقة مذهب سيبويه: أنه يرى حذف الباء هنا قياساً مطرداً، لا قبيحاً ضعيفاً؛ فيقول (123): "جعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد (إن) أسهل من إضمار (رب) بعد الواو؛ فعلم أن إضمار الجار في هذا النوع غير قبيح"

في ظاهر اللفظ. قلت: لما كثر دخول الباء في خبر (ليس)؛ صارت كأنها موجودة، فصار ذلك كأنه نظير للباء المضمر في المعطوف، فجاز حذفها.

ومثال العطف على خبر (ما) قول الشاعر (138):

ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطلٍ إن لم يكن للهوى بالحق غلابا

والتقدير ولا يبطل، فأضمر (الباء) و أبقى عملها ؛ لأن (الباء) تدخل كثيراً على خبر (ما) نحو قوله تعالى (139) ﴿وَالْإِلَٰهَ مَدِينَتِ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَكَفِّرُ اللَّهُ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا أَلْمِيزَاتِ إِنِّي أَنزِلُكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ ، فكأنها موجودة، وهذا ما حسن حذفها من المعطوف (بطل) ؛ لتقدم ما هو كالدليل عليها.

الموضع الرابع عشر: لام التعليل إذا حرت (كى) المصدرية وصلتها، نحو قولك: جئت كى أتعلم، فـ (كى) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المضمر، والتقدير جئت للتعلم (140).

وذكر سيبويه: أن لام التعليل تضر قبل (أن) المصدرية، وجعل من ذلك قول الفرزدق (141):

وما زرت سلمى أن تكون حبيبةً إلى ولا دين بها أنا طالبه

قال (142): جره ؛ لأنه صار كأنه قال: لأن "

الموضع الخامس عشر: في العطف على المضمر المخفوض في نحو قوله تعالى (143): ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ

وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (1) في قراءة جر (الأرحام) (144).

وهذا إنما ينقاس على مذهب البصريين (145) الذين يمنعون العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الجار، وعليه فـ (الأرحام) مجرورة

بباء مضمرة، والتقدير وبالأرحام، نص على هذا ابن يعيش (146) ووجه حسنه هنا: تقدم الباء في قوله (به)، فصارت دليلاً على الباء في (الأرحام) فكأنه ملفوظ بها.

فإن قلت: ما أثر القول بإضمار الخافض في المعنى؟ قلت: فيه بيان لأهمية الأرحام وعظمها، بيان ذلك أن استقلال

الأرحام بحرف جر فيه مزيد دليل على أهميتها والدعوة إلى المحافظة عليها وصلتها، على حد قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ

وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ

بِالْجُنُبِ وَالْأَيْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (147): فلم تعطف (ذى

القربى) على (بالوالدين إحساناً) بالتشريك بينهما في الجار، وإنما أفردت (ذى القربى) بحرف جر؛ لبيان أهمية صلة القربى،

فكذا ما نحن بصده، غاية الأمر أن حرف الجر في (بذى القربى) مظهر وفي (الأرحام) مضمر.

هذا ونظير ما في الآية قول الشاعر (148):

فالיום قُربت تمحونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

فـ (الأيام) مجرور بالباء المضمرة، والتقدير: وبالأيام، وهذا كما سبق إنما ينقاس على مذهب البصريين، ووجه حسنه هنا: تقدم دليل على الباء المضمرة، وهو الباء في قوله (بك).

هذا والقياس على إضمار الخافض في المواضع السابقة كلها جائز عند النحويين، ومنعه الفراء (149) في نحو: زيد، لمن قال: بمن مررت؟ وصحح ابن مالك (150) وابن عقيل (151) الجواز، وهذا ما أميل إليه؛ لتقدم النظر في السؤال: بمن مررت؟.

الخاتمة

فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج ، أهمها:

- أن للحرف قيمة كبيرة في أداء المعنى وبيانه موجوداً أو محذوفاً ، وقد تكون وظيفته مضمراً أكبر وأدّل على المعنى الذي لا يتوصل إليه إلا بحذفه وإضماره.
- يضم حرف الجر ويبقى عمله قياساً مطرداً في مواضع يجمعها وجود عوض عنه ودليل عليه، فحروف الجر تحذف في اللفظ اختصاراً واستخفافاً؛ إذا كان في اللفظ ما يدل عليها، فتجرى لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت المفوظ به، وتكون مرادة في المحذوف منه ، وأكثر حروف الجر إضماراً هو (رب) فقد شاع حذفها وإبقاء عملها مع وجود عوض عنها، وهذا الإضمار كثير بعد الواو، ودواوين الشعر مشحونة بذلك.
- أن الحامل الأهم على أعمال حروف الجر مضمرة هو أداء معنى لا يتوصل إليه إلا بذلك ومراعاة الصنعة النحوية، ومن ذلك:

أنه قد حمل قوله تعالى : " وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ " على إضمار الخافض ، والتقدير : وفي اختلاف الليل والنهار، فأضمر الجار (في) وأبقى عمله؛ لئلا يلزم العطف على عاملين مختلفين؛ إذ العطف على مفعولى عاملين مختلفين ممنوع على الأصح (152). والمعمولان هنا : (خلق) و(آيات)، والعاملان : (في) والابتداء ، ويترتب على هذا التوجيه أن يكون العطف من قبيل عطف الجمل. وإضمار الخافض هنا أبلغ من ذكره من ناحية المعنى؛ إذ الإضمار يؤدي إلى أعمال الذهن والفكر في تقديره، وهذا يتوافق مع مطلوب الآية ؛ إذ هي دعوة إلى التأمل والتفكير في خلق الله

- سجل البحث تطوراً في آراء بعض النحاة ومن ذلك:

أن ابن مالك يرى أن قول الشاعر:

وكريمة من آل قيس ألفتُهُ

حتى تبذخ فارتمى الأعلام

عمل فيه حرف الجر مضمراً ، واضطرب رأيه في تقديره ، فذهب في شرح التسهيل (153) إلى أن التقدير : في الأعلام، فأضمر (في) وأبقى علمها، وقدره (إلى) في شرح الكافية الشافية (154).

وأريد أن أسجل هنا أن هذا نوع من التطور في الرأي ، وليس اضطراباً بالمعنى المعروف.

- تفرد بعض النحاة بآراء أثبت البحث خلافها ، ومن ذلك :

يرى ابن مالك (155) أن قول الأعرابي :

ألا تسأل المكى ذا العلم ما الذى

يجوز من التقييل فى رمضان

فقال لى المكى أما لزوجة

فسبغ وأما خلعة فثمان

أضمر فيه حرف الجر شذوذاً ، والتقدير : وأما الخلعة. ولم يذهب هذا المذهب غيره، والحاصل أنه مما أضمر فيه حرف الجر قياساً مطرداً ؛ لتقدم دليل يدل على اللام المضمرة، وهو اللام في (أما لزوجة).

- اختلف النحاة في فهم كلام سيويه ، فنسب إليه بعضهم ما لم يذهب إليه ؛ ويرجع هذا إلى أن عبارة سيويه قد تفهم على أكثر من وجه ، ومن ذلك أن النحاة على أن مذهب سيويه في حذف الباء الجارة في قولهم: مررت برجل صالح، إلا

صالح فبطاح، قبيح ضعيف ، وقد صرح بهذا فقال⁽¹⁵⁶⁾ : " وهذا قبيح ضعيف ". وأوضح أبو البركات الأنباري أن سبب القبح والضعف عند سيبويه أمران: الأول: الاحتياج إلى إضمار أشياء كثيرة . الثاني: أن حرف الجر يقبح إضماره ، إلا مع وجود العوض عنه.

وعلى الرغم من هذا يرى ابن مالك أن تحرير مذهب سيبويه : جواز حذف الباء هنا قياساً مطرداً، قال⁽¹⁵⁷⁾ : " جعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد (إن) أسهل من إضمار (رب) بعد الواو ؛ فعلم أن إضمار الجار في هذا النوع غير قبيح " وقال في موضع آخر⁽¹⁵⁸⁾ : " وجعل سيبويه إضمار الباء بعد (إن) لتضمن ما قبلها إياها ، أسهل من إضمار (رب) بعد الواو ؛ فعلم بذلك اطرادُه عنده " .

وابن مالك يشير هنا إلى قول سيبويه⁽¹⁵⁹⁾ : " وكان هذا [إضمار الباء] عندهم أقوى إذا أضمرت (رب) ونحوها " . وكل ما تقدم لا يقدر في أن مذهب سيبويه في إضمار الخافض هنا أنه قبيح ضعيف ؛ لتصريحه بهذا. هذه هي أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وغيرها كثير مبثوث في ثناياه ، أدعو الله - ﷻ - أن ينفع بهذا البحث ، وأن يتقبله مني لبنة في صرح العربية الخالد.

فهرس المصادر والمراجع

- (1) الكتاب 274-213/1 بتصرف.
- (2) السابق 283-280/1 بتصرف.
- (3) سورة النساء من الآية: 171.
- (4) الكتاب 290/1 بتصرف.
- (5) السابق 294/1 بتصرف.
- (6) الكتاب 8/1.
- (7) يراجع الكتاب 7-5/3 ، 16 ، 28-41 ، 90 ، 97.
- (8) يراجع السابق 49/1 ، 160/2 ، 163-162 ، 9/3 ، 127 ، 498.
- (9) المقتضب 317/2 ، 213/3.
- (10) الأصول 433/1.
- (11) المفصل 19/1.
- (12) شرح المفصل 115/1.
- (13) شرح الكافية 4/2 ، 5 ، 6.
- (14) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص83.
- (15) البحر المحيط 86/2.
- (16) حاشية الشهاب 278/1.
- (17) نتائج الفكر ص165.
- (18) كشاف اصطلاحات الفنون 111-110/3.
- (19) حاشية الشهاب 278/1.
- (20) كشاف اصطلاحات الفنون 111/3.
- (21) الإنصاف ص336.

- (22) شرح المفصل 53/8.
- (23) أمالي ابن الشجرى 132/2.
- (24) شرح التسهيل 192/3.
- (25) المساعد 299/2.
- (26) المقرب 196/1.
- (27) شرح الأشموني 350/2.
- (28) شرح المفصل 53/8 وأمالي ابن الشجرى 132/2.
- (29) شرح التسهيل 192/3.
- (30) الإنصاف ص 336 – 339.
- (31) من البسيط لذى الإصبع العدواني في الأزهية ص 279 والجمهرة ص 596 وبلا نسبة في شرح المفصل 53/8.
- (32) وقيل المحذوف لام الأصل والباقية لام الجر، ويرى ابن ولاد أن الأصل : إله أبوك، حذفت الهمزة، ثم قالوا : لهى، بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية المجمع 386/2.
- الكتاب 498/3 وشرح المفصل لابن يعيش 54/8.
- (33) الكتاب 498/3 وشرح المفصل 54/8.
- (34) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 420/1 وتخليص الشواهد ص 504 والتصريح 312/1 وشرح شواهد المغني 12/1 وبلا نسبة في شرح الأشموني 350/2 و الدرر 185/5 ويروى بالرفع (كليب) وعليها فلا شاهد في البيت.
- (35) من الكامل، لم أقف على قائله، وانظر غير منسوب في لسان العرب (ألف) و المقاصد النحوية 341/3 و الدرر 192/4
- (36) 192/3.
- (37) ص 831.
- (38) شرح المفصل 52/8.
- (39) الكتاب 106/1.
- (40) الرجز لجران العود في ديوانه ص 97 وشرح أبيات سيويه 140/2 وشرح المفصل 117/2، 27/3، 21/7 والتصريح 353/1 والمقاصد النحوية 107/3. وبلا نسبة في الكتاب 263/1، 322/2 والمقتضب 319/2، 347، 414 ومحالس ثعلب ص 452 والصاحي في فقه اللغة ص 136 والجني الداني ص 164.
- (41) من الطويل، من معلقة امرئ القيس، في ديوانه ص 36، وشرح عمدة الحفاظ ص 171 وشرح الكافية الشافية ص 821.
- (42) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك 187/3.
- (43) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو غير منسوب في شرح التسهيل 187/3.
- (44) من الطويل، وهو لعدى بن زيد في ديوانه 466/1.
- (45) من البسيط، وهو لذى الرمة في شرح التسهيل 188/3 ولم أقف عليه في ديوانه.
- (46) المساعد 295/2.
- (47) أمالي ابن الشجرى 217/1.
- (48) الكتاب 106/1 وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ص 479 وشرح الكافية للرضي 308/4 والارتشاف ص 1746.
- (49) المقتضب 318/2، 346، 347، وشرح التسهيل لابن مالك 189/3 والمقرب 193/1، 194 والارتشاف ص 1746 وشرح الأشموني 350/2 والمجمع 384/2.

- (50) الرجز لرؤية في ديوانه ص104 والخصائص 228/2، وشرح شواهد الإيضاح ص223 و الأغاني 158/1 والمقاصد النحوية 38/1 وخزانة الأدب 25/10. وبلا نسبة في الكتاب 110/4 وسر صناعة الإعراب 493/2، 502، 639 والخصائص 260/2، 320 و شرح المفصل 118/2 ورصف المباني ص355.
- (51) يراجع شرح المفصل 53/8 وشرح الكافية للرضي 306/4 – 308 وشرح التسهيل لابن مالك 189/3 والارتشاف ص1746 والهمع 384/2.
- (52) من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص189 و الأغاني 94/8 و أمالي القالي 246/1 وسمط الآلي ص557 و التصريح 23/2 و المقاصد النحوية 339/3. وبلا نسبة في شرح المفصل 28/3، 79، 52/8 وشرح عمدة الحفاظ ص274 ورصف المباني ص156، 191، 254، 528 والجني الداني ص454، 455.
- (53) يراجع الخلاف في معنى (رب) في الهمع 347/3 – 348.
- (54) من الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص88 و شرح شواهد المغني 750/2 والمقاصد النحوية 321/3 والدرر 196/4 وخزانة الأدب 196/4، 321، 443/9، 444، 445، 446.
- (55) شرح الكافية الشافية ص821 ويراجع شرح التسهيل 189/3 حيث حكى ابن مالك الإجماع على أن الجار بعد الفاء وبلا هو رب.
- (56) الارتشاف ص1746.
- (57) 218/1.
- (58) 218/1.
- (59) المساعد 296/2.
- (60) من الوافر، وهما للهلدي في أمالي ابن الشجري 135/2 وشرح أشعار الهذليين ص1267 ولتأبط شراً في أمالي ابن الشجري 218/1 وليس في ديوانه.
- (61) شرح المفصل 53/8.
- (62) من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص12 والكتاب 163/2 والأزهية ص244 وشرح شذور الذهب ص416 وجواهر الأدب ص63 و المقاصد النحوية 336/3 وخزانة الأدب 334/1 وبلا نسبة في أوضح المسالك 73/3 والهمع 383/2.
- (63) من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم في شرح التسهيل لابن مالك 188/3، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص544 وشرح شواهد المغني ص466 وخزانة الأدب 26/10، 28، 29. وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 306/4.
- (64) من البسيط، وهو لبعض الطائيين في شرح التسهيل لابن مالك 188/3.
- (65) الرجز لرؤية في ديوانه ص150 وشرح شواهد الإيضاح ص376، 431، 440 وشرح شواهد المغني 347/1 والمقاصد النحوية 335/3. وبلا نسبة في شرح المفصل 105/8 وشرح عمدة الحفاظ ص273 ورصف المباني ص156.
- (66) من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 73/3 و(مهمه) المغازاة البعيدة الأطراف سموها بذلك؛ لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لصاحبه: مه مه.
- (67) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب (حجف). وانظره غير منسوب في شرح التسهيل 189/3 والمساعد 296/2 و (جوز التيهاء) وسطها و (الحجفة) الترس من جلد.
- (68) الرجز لرؤية في ديوانه ص6، ولسان العرب (صيب) وخزانة الأدب 32/10، 33 وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 307/4 وشرح شواهد المغني 307/4.

- (69) يراجع أوضح المسالك 77/3.
- (70) ص1746.
- (71) المجمع 385/2.
- (72) الإنصاف 339.
- (73) أمالي ابن الشجرى 132/2.
- (74) سورة الأنبياء من الآية : 57.
- (75) يراجع أمالي ابن الشجرى 132/2 والإنصاف ص337، وشرح الكافية الشافية ص823.
- (76) أمالي ابن الشجرى 133/2.
- (77) شرح التسهيل 193/3.
- (78) الإنصاف ص334.
- (79) أمالي ابن الشجرى 133/2 ويراجع شرح الكافية الشافية ص824.
- (80) الإنصاف ص334 وشرح الكافية للرضى 305/4.
- (81) السابق والصفحة نفسها.
- (82) شرح الكافية للرضى 308/4 وشرح التسهيل لابن مالك 192/3 والمساعد 99/2، وشرح الأشموني 351/2 والمجمع 383/2.
- (83) أمالي ابن الشجرى 132/2.
- (84) من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص141 وكتاب الشعر ص51 وأمالي ابن الشجرى 132/2.
- (85) شرح الكافية الشافية ص826، وأوضح المسالك 81/3 وشرح الأشموني 351/2.
- (86) شرح الكافية الشافية ص826 وعدة السالك 80/3.
- (87) أمالي ابن الشجرى 132/2.
- (88) يراجع شرح التسهيل 189/3، 190 والمساعد 298/2 وشرح الأشموني 351/2 والمجمع 385/2.
- (89) رواه الإمام أحمد في المسند 175/6 دون ذكر (إلى). ورواية البخارى : إلى أفرهما. في الشفعة باب 3 والهبة باب 16 والأدب باب 32 الأحاديث 2259، و2595، و6020.
- (90) يراجع شرح التسهيل 190/3.
- (91) سورة الجاثية من الآية :4.
- (92) شرح المفصل 53/8.
- (93) الدر المصون 635/9.
- (94) السابق 638/9.
- (95) خلافاً للأخفش، ويراجع الخلاف في هذه المسألة في : المقتضب 195/4 والأصول 69/2 - 75 والتبصرة والتذكرة 144/1 - 146 والدر المصون 635/9 - 640.
- (96) يراجع شرح التسهيل 189/3 وشرح الأشموني 351/2 وحاشية الصبان 351/2.
- (97) قراءة الجماعة (واختلاف) ، وقرأ ابن مسعود : (وفي اختلاف) وقرأ (واختلاف) بالرفع يراجع مختصر ابن خالويه ص138 ومعجم القراءات 446/8 - 447.
- (98) من الطويل، وهو لخداش بن بشر في الدر 192/2، وبلا نسبة في شرح التسهيل 190/3.

- (99) من الخفيف، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب في شرح التسهيل 190/3.
- (100) من البسيط، وهو لمحمد بن يسير في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1175. وانظره غير منسوب في شرح الكافية الشافية ص829.
- (101) من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل 191/3.
- (102) الرجز لأبي النجم العجلي من أرجوزة يوصى بها ابنته برة عند زفافها إلى زوجها، وهو لأبي النجم في ديوانه ص 123 والكمال 95/3 وأمالى ابن الشجرى 73/1، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ص829.
- (103) أوضح المسالك 80/3.
- (104) الرجز لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل 191/3 والمساعد 298/2 وشرح الأشموني 352/2 و المقاصد النحوية 353/3.
- (105) المساعد 298/2 والجمع 385/2.
- (106) من الطويل، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب في شرح التسهيل 191/3 والمساعد 298/2 والجمع 385/2.
- (107) يراجع شرح التسهيل 191/3 والجمع 385/2.
- (108) الجمع 385/2.
- (109) حاشية الصبان 352/2.
- (110) شرح التسهيل 191/3 وشرح الكافية الشافية ص830.
- (111) شرح التسهيل 191/3.
- (112) من الطويل، وهو لأعرابي في الكامل 195/1 وشرح أبيات المغني 192/5 و بلا نسبة في شرح التسهيل 193/3.
- (113) شرح التسهيل 193/3.
- (114) شرح المفصل 52/8 والإنصاف ص339 والدر المصون 635/9، 638.
- (115) نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل 192/3 وشرح الكافية الشافية ص 830 وابن عقيل في المساعد 299/2.
- (116) حكاها عنه ابن مالك في شرح التسهيل 192/3 والسيوطي في الجمع 385/2.
- (117) الكتاب 263/1.
- (118) شرح التسهيل 192/2 والمساعد 299/2.
- (119) الكتاب 362/1 – 263.
- (120) السابق 262/1.
- (121) الإنصاف ص334 – 335.
- (122) الإنصاف ص339.
- (123) شرح الكافية الشافية ص827.
- (124) شرح التسهيل 192/2.
- (125) الكتاب 263/1 بتصرف.
- (126) حاشية الصبان 352/2.
- (127) رواه البخارى من حديث سيدنا عبد الرحمن بن أبي بكر في كتاب مواقيت الصلاة، باب : السمر مع الأهل حديث رقم 602.
- (128) الجمع 386/2.

- (129) أمالي ابن الشجرى 133/2 وشرح الأشموني 353/2 وحاشية الصبان 353/2.
- (130) أمالي ابن الشجرى 133/2.
- (131) الدر المصون 9/4 بتصرف.
- (132) سورة النساء من الآية : 58.
- (133) سورة الأعراف من الآية : 28.
- (134) من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 287 وتخليص الشواهد ص 512 واللسان (نمش) ولصرمة الأنصارى في الكتاب 306/1 وشرح أبيات سيويه 721/1.
- (135) من الطويل، وهو للأحوص الرياحي في الكتاب 165/1، 306 وشرح أبيات سيويه 112/2، وللفرزدق في الكتاب 29/3، وبلا نسبة في شرح المفصل 68/5، 57/7.
- (136) سورة الزمر من الآية 36.
- (137) المساعد 300/2 وشرح الأشموني 353/2.
- (138) من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في المغني 481/5 وجمع 279/5 وشرح الشواهد للبغدادى 49/7.
- (139) سورة هود من الآية : 83.
- (140) شرح الأشموني 353/2.
- (141) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص 93 والكتاب 29/3.
- (142) الكتاب 29/3.
- (143) سورة النساء من الآية : 1.
- (144) قرأ الجمهور ما عدا حمزة وأبا جعفر ويعقوب (والأرحام) بالنصب، وقرأ حمزة وإبراهيم النخعي وقتادة وغيرهم (والأرحام) بالجر، وقرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد (والأرحام) بالرفع. وقد كانت هذه القراءة سبباً من أسباب تلحين النحاة للقراء. يراجع : السبعة ص 226 والكشف عن وجوه القراءات 375/1 وإعراب القراءات السبع وعللها 128/1 – 129.
- (145) هذه مسألة خلافية كثر فيها الحديث في كتب النحو والتفسير، يراجع في ذلك : التبصرة والتذكرة للصيمري 141/1 – 142 والإنصاف ص 371 – 379 والكشاف 492/1 وشرح الكافية للرضي 358/1 – 360 والبحر المحيط 165/3 – 166 والدر المصون 553/3 – 556.
- (146) شرح المفصل 53/8.
- (147) سورة النساء من الآية : 36.
- (148) من البسيط، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب في الكتاب 392/2 واللمع في العربية ص 185 وشرح أبيات سيويه 207/2 وشرح عمدة الحفاظ ص 662 والمقرب 234/1.
- (149) يراجع شرح التسهيل 192/3 والمساعد 299/2 وجمع 386/2.
- (150) شرح التسهيل 192/3.
- (151) المساعد 299/2.
- (152) خلافاً للأخفش ، يراجع الخلاف في هذه المسألة في : المقتضب 195/4 والأصول 69/2 – 75 والتبصرة والتذكرة 144/1 – 146 والدر المصون 635/9 – 640.
- (153) 192/3.

- (154) ص 831.
- (155) شرح التسهيل 193/3.
- (156) الكتاب 262/1.
- (157) شرح الكافية الشافية ص 827.
- (158) شرح التسهيل 192/2.
- (159) الكتاب 263/1 بتصرف.